مطلب اقسام العلم

قوله لا غيره اي غير الاسم وهو معطوف على ضمير انه قوله من اقسام العلم العلم ثلاثة اقسام كنية واسم ولقب قوله فالتصريح بالعلمية المرادة له اي للغير الذي عبر باسم اي انما عبر بعلم لاجل ان يصرح بالعلمية المرادة لذلك الغير دفعا لما يتوهم من تغيير ذلك الغير باسم ان المراد باسم ما قابل الصفة فيصدق بالاسم النكرة قوله لاحتمال ذان علة لقوله للتصريح قوله ذان اي قول غيره اسم قوله لان مراده به ما قابل الصفة وهو متحقق في النكرة قوله وانما المراد انه اسم علم تقدم ما فيه حاصله ان الاسم له اطلاقات ثلاثة فيطلق الاسم على ما قابل الفعل والحرف ويطلق على ما قابل الصفة ويطلق على ما قابل الكنية واللقب ومن عبر باسم مراده هذا الثالث قوله وصفه اي لفظ الله لا يخفى ان هذا ينافي قوله اولا علم بالغلبة التقديرية فاذا علمت ذلك فتقول لهما قولان تقول انه بينهما حاصله انه اختلف فقيل انه علم شخص وضع للذات اما ابتداء اي فهو كلمة مستقلة ليست منتزعة عن شيء او بعد التصرف فيه اي في اصله وصيرورته علي هذا اللفظ وقيل هو علم بالغلبة اي لم يوضع للذات وضعا شخصيا بل غلب عليها بعد التصرف في اصله والمصنف ذهب الى ان لفظ الجلالة ليس كلمة مستقلة بل منتزعة عن اصل تبعا لصاحب الكشاف قوله علي الراجح متعلق بقوله وصفه مسماه حاصله ان الذات العلية وضعت فيما لا يزال عليها لفظ الله فيكون ذلك

مطلب اطلاقات الاصحاب

ذلك اللفظ حادثا وقول صاحب الجوهرة وعندنا اسماؤه اجيب عنه بان الاسماء قديمة باعتبار التسمية والا فالالفاظ حادثة والمراد بها المسمى فيكون من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول قوله او غيره معطوف على مسماه قوله بعد تعقله متعلق بقوله وصفه اشارة الى ان الوضع للشيء بمنزلة الحكم على الشيء وكما ان الحكم على الشيء يتوقف على تصوره كذلك الوضع يتوقف على تصور الموضوع قوله بصفاته اي بسبب ملاحظة صفاته اي جنس صفاته اذ التعقل ولو بصفة يكفي اي صفة كانت قوله الكافي اي الذي هو التعقل المذكور وقوله في ذلك اي الوضع اي في تحصيله ولا يشترط التعقل بكنه لحقيقة فلا يرد انه كيف يعقل الوضع من غير المولى سبحانه وتعالى مع ان ذاته يستحيل تعقلها قوله المراد به الخارجية الهوية اي الذات المخصوصة المعينة في الخارج والهوية نسبة لهو لانه يكنى به عنها وفي بعض التقاييد يعني ان الذات الموجودة في الخارج كذات زيد تسمى بالهوية الخارجية تجتر زبه عن الوجود الذهني قوله لا الحقيقة اي وليس المراد بالذات الحقيقة التي هي الامر الكلي والا لزم ان يكون لفظ الجلالة كليا وليس كذلك اذ لو كان كليا لما افادت لا اله الا الله التوحيد لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة مع انهم اجمعوا على ان لا اله الا الله تفيد التوحيد اي بحسب ذاتها لا بحسب القرائن او الشرع اذ تفرقتهم بين لا اله الا الله وبين لا اله الا الرحمن

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)